الدفاع الصاروخي الأمريكي في منطقة الخليج العربي بين التّحديات الأمنية والرّهانات الإقليمية.

U.S Missile Defense in The Arabian Gulf Region Between Security Challenges and Regional Bets.

خليفة كريفار، طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الجهود المشتركة لدول منطقة الخليج العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء التّهديدات الصاروخية البالستية التي تشكّلها إيران في المنطقة، بالإضافة إلى هندسة الهياكل الأمنية المشتركة من أجل فهم المجمّع الأمني الإقليمي؛ ولذلك أصبح نظام الدفاع الصّاروخي جزءًا متزايد الأهمية في الشّراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، وستبقى هذه الشّراكة بغض النّظر عن محادثات 5+1 مع إيران، لكن هذه الأخيرة تعمل على تطوير وتحديث الصّواريخ البالستية ذات القدرات الهجومية تستهدف القواعد العسكرية وقد تخترق الدفاعات الصّاروخية الأمريكية، والبنية التّحتية المدنية، وآبار النفط، ونشر تكنولوجيا الصّواريخ لحلفاء إيران؛ ولهذا الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالعمل المشترك مع حلفائها الخليجيين بهدف تحديث وهندسة نظام الدفاع الصّاروخي الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية:

الدفاع الصاروخي الأمريكي، هندسة الدفاع الصاروخي الإقليمي، دول الخليج العربي، أسلحة الدمار الشامل.

Abstract In English :

Iran's missile capabilities, the efforts to counter the threat they pose by Gulf Arab states and the broader evolution of security structures in the region. It is a valuable resource for all those seeking to understand the 'security complex' that encompasses all states in the Gulf. As a result, missile defense is becoming an increasingly more important part of the strategic partnership between the U.S. and Arab Gulf states, and will remain so regardless of the outcome of the P5+1 talks with Iran. Even if Iran never moves forward with nuclear-armed missiles, it is seeking to develop precision-guided conventional missiles that can attack key military, civil, infrastructure, and petroleum targets, and transform such missiles into "weapons of mass effectiveness." The United States is committed to working with its allies to develop regional missile defense architectures in the Arabian Gulf.

Key words:

US Missile Defense, Regional Missile Defense Architectures, Gulf Arab States, Weapons of Mass Destruction, THAAD, Patriot-PAC3, Missile Threats, National Missile Defense NMD.

مقدمة:

أول منتدى للتّعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التّعاون الخليجي الذي عقد في الرّياض يومي 31 مارس 2012، و01 أفريل 2012، وانطلاق محادثات من طرف وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلِينتون" *Hillary Clinton*، بهدف إقامة مشروع درع صاروخية مضادة للصّواريخ البالستية في منطقة الخليج العربي للتّصدي واعتراض ما أسمته بالتّهديدات الصاروخية البالستية التي تسعى لامتلاكها الدول المارقة كإيران وكوريا الشمالية، وقد شكّل انعقاد المنتدى مرحلة جديدة على صعيد العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة؛ حيث انتقلت هذه العلاقات من الطّابع الثّنائي إلى الطّابع الإقليمي للشّراكة، ويتضمّن مشروع الدّرع الصّاروخية نشر منظومات رادار موحدة وتنظيم عملية تبادل المعلومات والاستخبارات بشأن تطوّر تكنولوجيا القذائف والصّواريخ الهجومية لدى إيران بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

وعلى الرّغم من أنّ هذا المشروع ليس فكرة جديدة؛ بل سبق أن طرح في السّابق بعد استهداف النّظام العراقي لآبار نفط الكويت خلال حرب الخليج الثّانية في عام 1991، لكن كان التّأجيل من قبل قادة الدفاع الخليجيين، ويطرح هذا المشروع الكثير من التّساؤلات التي دفعت القادة الخليجيين بقبول المشروع باعتباره عنصرًا إيجابيًا في معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة لصالح دول المجلس لمواجهة التّهديدات الصّاروخية البالستية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشّامل، ومن شأن ذلك تعزيز الثّقة بين الشّركاء لهندسة نظام دفاع صاروخي إقليمي مشترك في المنطقة.

وعليه نطرح الإشكالية التّالية:

- إلى أي مدى ساهمت الجهود والمساعي الأمريكية في تعزيز الشّراكة الاستراتيجية لهندسة نظام الدفاع الصاروخي الإقليمي المشترك في منطقة الخليج العربي؟.

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن صياغة التّساؤلات الفرعية، التالية:

- ما مفهوم الدرع الصاروخي الأمريكي- الخليجي؟. وما أنواعه؟.
- ما هي المبرّرات والمسوغات الأمريكية لنشر وإقامة نظام الدفاع الصاروخي في منطقة الخليج العربي؟.
- ما علاقة انتشار أسلحة الدمار الشامل بالتّهديدات الصاروخية البالستية في منطقة الخليج العربي؟.

يقصد بنظام الدّفاع الصّاروخي في منطقة الخليج العربي ذلك النّظام المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التّعاون الخليجي يتم فيه بناء شبكات حماية مكوّنة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية معيّنة قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف

أراضي الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وتتكوّن أنظمة الدفاع الصّاروخي الأمريكي من نوعين، هما:

- "نظام الدفاع الصاروخي لمسرح العمليات" *Theater Missile Defense (TMD)*: يشتمل علي نشر أنظمة مضادة للصّواريخ البالستية محدودة لحماية مناطق صغيرة نسبيًا مثل: القوات، القواعد العسكرية من المخاطر والتّهديدات الصّاروخية البالستية التّكتيكية، برزت ضرورة تطوير أنظمة دفاعات صاروخية عن مسارح العمليات بعد حرب الخليج الثانية خصوصًا بعد تمكّن القوات العراقية من قصف أهداف أمريكية في المملكة العربية السعودية بصواريخ *SCUD-B*، ولذلك تبنّت الإدارة الأمريكية إهتمامًا بأنظمة الدّفاع الصّاروخي عن مسرح العمليات بعد حرب الخليج الثّانية لاعتراض الصّواريخ المعادية القصيرة والمتوسّطة المدى لمسرح العمليات[1]، ونظام الدّفاع الصّاروخي عن مسرح العمليات مصمّم لاعتراض وشلّ القذائف البالستية والتّكتيكية وناقلاتها العائدة أثناء الطّيّران[2].
- "نظام الدفاع الصاروخي القومي" *National Missile Defense (NMD)*: يقصد بنظام الدّرع الأمريكي المضاد للصّواريخ أو نظام الدّفاع القومي الأمريكي بناء شبكات حماية مكوّنة من أنظمة صواريخ أرضية، وهو ما تحظره معاهدة الحد من الأسلحة الباليستية *ABM*، التي نصّت بنودها على عدم إبقاء الأجواء مفتوحة وغير محمية بهدف إيجاد ردع متبادل بين الدول الكبرى، ويعود هذا النّظام إلى بداية الثّمانينات من القرن العشرين إبان رئاسة الرئيس الأمريكي السّابق "رونالد ريغان" *Ronald Reagan*، حينما تمّ التّفكير في إعادة سباق التّسلح خطوة إلى الأمام بغية تحقيق أهداف عدّة منها إدامة سباق التسلح مع الاتحاد السوفييتي سابقًا، إضافة إلى إعداد فرصة هامة للمجمّع الصّناعي العسكري الأمريكي[3]، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ تهديدًا ينبع من انتشار الصّواريخ البالستية على المستوى الكوني والقادرة على إيصال أسلحة الدمار الشّامل تستهدف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، بسب هذا الوضع تبنّت الإدارة الأمريكية تحديث برنامج الدفاع الصّاروخي القومي الاستراتيجي لتطوير نظام يوفّر الحماية الكونية ضدّ الهجمات المحدودة، ولهذا النّظام مجموعة من المزايا، أهمها[4]:
- أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتمتّع بالحصانة ضدّ الهجمات المحدودة بالصّواريخ البالستية.
- أنّ القوات الأمريكية الأمامية سوف تختصّ بدفاع أفضل ضدّ الهجمات الصاروخية، وحلفائها سوف يتمتّعون بحماية شاملة وواسعة، وسوف يعتمد هذا النّظام على التّكنولوجيا العسكرية

التي يجري تطويرها في إطار برنامج الدفاعات الاستراتيجية، وبذلك هذا المشروع الجديد للدفاع الصّاروخي الأمريكي يقوم على الأولويات التّالية[5]:

- تطوير نظم الدفاع الصّاروخي عن مسرح العمليات.
- تطوير نظام الدفاع الصّاروخي القومي.
- إجراء بحوث وتطوير تقنيات عسكرية أساسية لهندسة أسلحة ونظم دفاع مضادة للصواريخ تعمل من قواعد قتال فضائية.

ويتألّف النظام الدفاعي جوي وصاروخي الأمريكي من أربعة عناصر أساسية، هي[6]:

- "الدفاع السلبي" *Passive Defense*؛ استخدام وسائل الإنذار المبكّر المشتركة، ويشكّل هذا العنصر القدرة على حماية المراكز السّكانية والقوات والقواعد العسكرية والبني التّحتية المعرّضة للخطر والتّهديدات.
- "الدفاع الإيجابي" *Active Defence*؛ القدرة على إسقاط الصّواريخ قبل إصابتها لأهدافها والقدرة على مهاجمة مواقع التّهديدات ومصادرها أثناء النّزاع، أنظمة القيادة والّسيطرة والاتصالات، والإنذار المبكر المشتركة، وسوف تتيح هذه الأنظمة أقصى زمن ممكن للحماية والرّد على التّهديد الذي لا يوفر إلاّ وقتًا محدودًا للغاية لاكتشافه واعتراضه.

ولقد اقترح كل من "ريتشارد ريتر" *Ritchard Reeter* و"ديفيد مارتين" *David Martin*، مجموعة الفرص المتاحة لتفعيل عناصر عمليات الاعتراض والدفاع الصاروخي والمحدّدة في مجموعة من النّقاط، هي[7]:

- رصد الهدف المهاجم أثناء المرحلة الأولى للإطلاق بواسطة أجهزة الاستشعار عن بعد وإطلاق الإنذار المبكر؛ ثمّ القيام بعملية الاعتراض بواسطة الصواريخ الدفاعية الموجّهة بأجهزة اللّيزر المحمولة جوًا.
- في حالة نجاح الصّواريخ المهاجمة من الإصابة واختراق المرحلة الأولى من عملية الاعتراض بواسطة نظم الدفاع الصّاروخي أو المقاتلات أو البوارج البحرية التي تمتلك قدرات الاشتباك الفعّال على ارتفاعات عالية من أجل تحقيق إعاقة الهدف المهاجم قبل أن يصل إلى الهدف.
- في حالة انفلات الصّواريخ المهاجمة من الشّبكة الثّانية من أنظمة الدفاع الجوي والصّاروخي، يمكن إطلاق المرحلة الثّالثة من الاعتراض التي تكون عبر أنظمة الدفاع الصاروخي المنشورة قرب أو في محيط الأهداف الحيوية للدولة.

والحقيقة أنّ وجود هذه الطّبقات الثّلاثة من أنظمة الدفاع الصّاروخي يعمل باتجاه احتواء أي احتمال لاختراق بعض الصّواريخ المهاجمة للأحزمة الدفاعية، ومن ثمّ تقليص مسافة اقتراب الأهداف

المهاجمة من نهايتها إلى النّسبة الدنيا؛ الذي بدوره يحقّق المعنى الإستراتيجي العميق لمفهوم الأمن المشترك، وبالنسبة لميزات وخصائص نظام الدفاع الجوي والصّاروخي الأمريكي، هي[8]:

- الاستعداد الكافي للاستجابة لأقل إنذار ممكن.
- السّرعة في التّعامل مع الأهداف الجوية والصّاروخية المعادية للتّغلب على مشكلة القصر المتناهي في الوقت المتيسر لنظام الدفاع الجوي والصّاروخي ولتنفيذ مهامه القتالية.
- مرونة كافية في استخدام عناصر النّظام بالشّكل الذي يحقّق الاستغلال الكامل لخواص أسلحة الدفاع الجوي والصّاروخي المختلفة النّوعية.
- القدرة على الاستمرار في القتال أثناء الهجمات الجوية والصّاروخية المعادية تحت ظروف استخدام العدو لكافة أشكال الإعاقة الإلكترونية والتّشويش.
- قوة وقدرة فائقة على تدمير أنظمة العدو الجوية والصّاروخية أو تحييده لمنعه من تنفيذ مهامه القتالية ولما تتميّز به الأسلحة الجوية والصّاروخية الحديثة من قوة تدمير هائلة.
- إمكانية استخدام أسلحة الدفاع الجوي والصّاروخي بالكثافة والحشد الكافيين في الاتجاهات الرّئيسة مع إمكانية المناورة في الاتجاهات الأخرى لمسرح العمليات، ومع الإصرار على مبدأ التّكامل في جميع المناطق الدفاعية لتغطية كافة الارتفاعات ومواجهة مختلف أساليب الهجوم الجوي والصّاروخي.
- أن تتماشى الأسلحة مع المهام المخصّصة لها؛ بحيث يجب أن تتميّز أسلحة الدفاع الجوي والصّاروخي المكلّفة بمهمة توفير الوقاية للقوات البرية بخفّة الحركة وبقدرة على المناورة تتناسب مع خفّة حركة القوات.
- أن تتميّز أسلحة نظام الدفاع الجوي والصاروخي بالقدرة على العمل بكفاءة تحت ظروف التّطور المنتظر لأسلحة الخمد المعادية مع ضرورة الاشتراك الفعّال للمقاتلات المزوّدة بأسلحة جو- جو المتطورة في صدّ الهجمات على طرق الاقتراب البعيدة خارج مدى نيران وسائل الدفاع الجوي والصّاروخي.

إنّ الصّفة العامة لاستراتيجية الدفاع الصّاروخي في بناء الأمن أنّها دفاع عن بعد بواسطة الاشتباك الجوي، والقاعدة الأساسية في الاشتباك هي التفوّق التكنولوجي للأسلحة من أجل السّيطرة على المجال الفضائي وعلى الذبذبات الأثيرية؛ لذلك هي استراتيجية مبنية على عدد من العناصر المترابطة بشكل عال التّعقيد، وهذه المكوّنات أو العناصر محدّدة في النقاط التّالية[9]:

- الارتباط والقيادة والسّيطرة.
- التّوجيه الجوي للصّواريخ.

- شبكة التّعقب المركبة المشتركة.
- الإعداد الاستخباري الفعّال والمحدّث.
- التّلاحم بين عناصر الدفاع الصّاروخي.
- فعّالية الاستخدام المشترك للأسلحة.
- فعّالية القيادة والسّيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات.
- مجموعة أنظمة السّيطرة.

وتصنّف تهديدات الصّواريخ البالستية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل وفق المسافة القصوى، وهذه المسافة تعتمد على كل من قوة محرك الصّاروخ ووزن الرأس الحربي بالإضافة إلى مدى الصّاروخ؛ بحيث تصنّف وفق ترتيب يعرف باسم "ترتيب المراحل"*، هي[10]:

- الصّواريخ البالستية القصيرة المدى؛ تقطع أقل من 1000 كلم.
- الصّواريخ البالستية متوسطة المدى؛ تقطع بين 1000 كلم، و2000 كلم.
- الصّواريخ البالستية فوق متوسطة المدى؛ تقطع بين 3000 كلم، و5500 كلم.
- الصّواريخ البالستية العابرة للقارات؛ تقطع أكثر من 5500 كلم فما فوق.

وبالنسبة للأصناف السّابقة للصّواريخ البالستية تمرّ بثلاثة مراحل طيران أساسية، أما بالنسبة للصّواريخ البالستية قصيرة المدى ومتوسطة المدى قد لا تخرج من الغلاف الجوي للأرض، وقد لا ينفصل الرّأس الحربي بها عن الصّاروخ الأساسي الدافع، وهذه المراحل، هي[11]:

- المرحلة الأولى "مرحلة الدّفع" *The Boost Phase*؛ تبدأ من إطلاق الصّاروخ وتستمر حتّى يتوقّف محرك الصّاروخ عن الاشتعال ودفع الصّاروخ بعيدًا عن الأرض، اعتمادا على نوع الصّاروخ تستمر هذه المرحلة ما بين ثلاث وخمس دقائق وخلال السّواد الأعظم من هذا الوقت يطير الصّاروخ بسرعة بطيئة نسبيًا، لكنّه قرب نهاية هذه المرحلة يمكن أن تصل الصّواريخ العابرة للقارات إلى سرعات تزيد عن 2400 كلم في الساعة؛ بحيث يظلّ الصّاروخ قطعة واحدة خلال هذه المرحلة.
- المرحلة الثانية "المرحلة الوسيطة" *The Midcourse Phase*؛ تبدأ بعد أن تنتهي الصّواريخ الدّافعة من الإشتعال؛ بحيث يتّجه الصّاروخ الأساسي في مسار بالستي (قوسي) نحو هدفه، وهي أطول مراحل رحلة الصّاروخ، وقد تستمر إلى نحو 20 دقيقة في حالة الصّواريخ العابرة للقارات، وخلال الجزء الأول من المرحلة الوسيطة لا يزال الصّاروخ يعلو متّجهًا نحو نقطة الذّروة، لكن خلال الجزء الثّاني يهبط الصّاروخ نحو الأرض وخلال هذه المرحلة تنفصل الرّؤوس الحربية وكذلك الرّؤوس الخداعية عن الصّاروخ النّاقل.

- المرحلة الثّالثة "المرحلة النّهائية" *The Terminal Phase*: تبدأ حين يعلو الرّأس الحربي دخول الغلاف الجوي للأرض، وتستمر إلى أن يصطدم الرّأس بهدفه وينفجر، تستمر هذه المرحلة أقل من دقيقة في حالة الرّؤوس الحربية الاستراتيجية، والتي يمكن أن تتحرّك بسرعات تزيد عن 3200 كلم في الساعة.

تعمل هذه المراحل الثلاثة للقدرات الصّاروخية بمبدأ واحد الذي يعتمد في نجاحه على أحد قوانين الحركة التي اكتشفها "إسحاق نيوتن" *Isaac Newton*، وينصّ هذا القانون على أنّه: "لكل فعل، رد فعل مساوٍ له في المقدار، ومضاد له في الاتجاه"؛ بمعنى آخر أنّه إذا سلطت قوة ما على جسم فسببت له دفعًا أو جذبًا في اتجاه ما (الفعل)؛ فإنّ الجسم نفسه يبذل دفعًا أو جذبًا مساوٍ في الاتّجاه المضاد (رد الفعل)، عند إطلاق رصاصة بندقية نجد أنّها ترتد إلى الخلف مؤثّرة على كتف حاملها بقوة مساوية لقوة الطّلقة (الرّصاصة) المنطلقة إلى الأمام من ماسورة البندقية، والطّلقة المندفعة إلى الأمام هي (الفعل)، أمّا البندقية المتحرّكة إلى الخلف هي (ردّ الفعل)، وبالمثل عندما تندفع الغازات المحترقة من مؤخرة الصّاروخ فإنّها (الفعل) الذي يكون (رد الفعل) له هو اندفاع الصّاروخ إلى الأمام[12].

ومع انتشار تكنولوجيا الصّواريخ البالستية والقادرة على إيصال أسلحة الدّمار الشّامل التي تعتبر معضلة إقليمية وعالمية؛ حيث تتوافر إمكانية لاستخدام هذه الأسلحة في أي منطقة من العالم من قبل دول مارقة أو جماعات إرهابية، قطعت وزارة الدفاع الأمريكية شوطًا طويلاً لفهم التّحديات الأمنية في منطقة الخليج العربي التي تشكّلها تهديدات أسلحة الدّمار الشّامل ووسائل إطلاقها، وعلى أي حال يظلّ هناك عمل كثير ينبغي إنجازه من أجل تزويد القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها بمنظور شامل للقدرات التي يوجهونها، وبخاصة في مناطق الصراع آسيا والشّرق الأوسط[13]، كما تركّز الكثير من الجهود الوطنية والدولية الهادفة إلى السّيطرة على أنظمة إيصال أسلحة الدّمار الشّامل في السّنين الأخيرة، والأخطار التي تشكّلها الصّواريخ الانسيابية وصواريخ كروز بسبب قدرتها على إيصال هذه الأسلحة من على مسافات بعيدة وبدقّة متزايدة من غير أن يتوفّر وقت كافٍ للإنذار، وبدون المخاطرة بالطيّارين، وتشمل الصّواريخ النّاقلة لأسلحة الدّمار الشّامل على أنواع وتكنولوجيات من صواريخ بالستية قد تطلق من البر والبحر والجو وغالبًا ما تكون هذه الصّواريخ ذات استخدام مزدوج؛ بمعنى أنّها يمكن إيصال أسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل مما يعقّد إلى حد بعيد من مهمّة السّيطرة عليها واعتراضها[14]، ومن وجهة النّظر الأمريكية فقد تسعي بعض الدول للحصول على برامج صاروخية ونووية وبيولوجية وكيماوية ووسائل إيصالها هو الأكثر إثارة للاضطراب والقلق؛ حيث يشكّل عدد منها تهديدًا مباشرًا للاستقرار في منطقة حيوية يوجد للولايات المتحدة فيها تعهّدات والتزامات أمنية وقوات أمامية منتشرة، ويبرز من هذه الدول التي تشكّل تهديدًا في منطقة الخليج العربي، إيران وكوريا الشّمالية؛ فلكل منها أهداف معادية لمصالح الولايات المتحدة وبالتّالي فهما تنظران إليها باعتبارها عقبة كأداة لتحقيق أهدافها، كما أنّ كلا منها

يعتبر الصّواريخ وأسلحة الدّمار الشّامل أدوات قيّمة لتحقيق أطماعها الإقليمية والتّوسعية من جهة، وللتّغلب على تفوّق الولايات المتحدة وشركائها في مجال الأسلحة التّقليدية من جهة أخرى[15].

وعلى الرّغم من ذلك وكما ذكرنا سابقًا، فإنّ هندسة النّظام المشترك في منطقة الخليج سيكون دفاعيًا في طبيعته، وليس هجوميًا؛ كما أنّ الموقف المشترك هو المبادرة الذّاتية والأهداف العامة المشتركة في المنطقة، هي[16]:

- منع قوة منفردة من السّيطرة على المنطقة تتّسم بالحساسية والأهمية.
- تعزيز قدرة المجتمع الدولي وتقويتها للدفاع على الدول الصّديقة ضدّ عدوان منبعث.
- منع الدول غير الصّديقة أو المعادية من الحصول على ترسانة أسلحة متطوّرة مسبّبة عدم الاستقرار ومثيرة للاضطراب.
- زيادة الشّفافية في نشر القوات والعمليات.
- تقديم الحوافز للأعضاء في التّحالف ولغير الأعضاء بهدف التّعاون في مجال الأمن الإقليمي وبناء الثّقة.

ويرى "بيتر لافوري" *Peter Lavouri*، أنّ ثمّة ضرورة لطرح بعض الأفكار بشأن البدء بحوار حول هندسة نظام الدفاع الصاروخي المشترك في منطقة الخليج العربي، وتكمن إمكانية حدوث دفاع مشترك معزّز ضدّ أسلحة الدّمار الشّامل ووسائل إطلاقها في هذه المنطقة للبدء بحوار مركّز مشترك، وهناك ثلاث قضايا أساسية يشملها هذا الحوار، هي[17]:

- تجهيز كل القوات في المنطقة بمعدّات السّلبي والإيجابي ضدّ أسلحة الدمار الشامل، الولايات المتحدة الأمريكية مهيّأة للمساعدة على توفير أنظمة القيادة والسّيطرة والإنذار المبكر وكذلك أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي للحلفاء والدول المشاركة في التّحالف.
- يمكن استخدام الحوارات الثّنائية في تطوير وتحسين قدرات الدفاع المشترك لدول الخليج العربي، وذلك عن طريق تنسيق العقيدة العسكرية والتّدريبات للقوات الأمريكية وقوات التّحالف المشتركة.
- يمكن لهذه الحوارات أن تساهم في تطوير وتحسين الخطط المشتركة للعمليات العسكرية في بيئة أسلحة الدّمار الشّامل.
- يتم طرح هذه القضايا بوصفها وسيلة لبدء الحوار، ووزارة الدفاع الأمريكية مهتمّة على وجه التّحديد بالاستماع إلى وجهات نظر شركائها في التّحالف مع ممثلي قيادات الدفاع لدول مجلس التّعاون الخليجي حول المجالات والعمليات الجديدة لتعزيز التّعاون الإقليمي الدفاعي المشترك.

ثمة ضرورة وأهمية لابد من ملاحظتها وهي أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تريد المساهمة في عملية التّعاون المشترك التي تتجاوز عملية اتخاذ القرار باقتناء النّظام، وعليه سيكون من الضّروري اشتراك مجلس التّعاون لدول الخليج العربية في المناقشات الأوسع والأشمل المتعلّقة بالنّواحي التّشغيلية والتّقنية والفنية وأنظمة المناورات والتّدريب عليها؛ بحيث تعرف دول المجلس منذ البداية إنّها تستثمر في أكثر من مجرّد معدّات وأجهزة، وفي الواقع على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعرض عليها عملية تعاون تقوم على تقويم يحدّد للولايات المتحدة بأنّها دولة يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات، ويجب أن تكون العملية مرتبطة بمفهوم التّحالف والتّعاون الطويل الأمد في المجال الأمني الإقليمي المشترك الذي يتجاوز مشتريات الأنظمة المستقلّة على الرّغم من أنّ قرارات الشركاء المحدّدة سوف تؤثر في العملية إيجابيًا أو سلبيًا.

تسعى كل من القيادة المركزية لدول مجلس التّعاون الخليجي والولايات المتّحدة الأمريكية فيما يتعلّق بتطوير التّحالف وديمومته لإنشاء مركز إقليمي للدّعم والخدمات يمكنه أن يقدّم المساعدة اللّوجستية للقوات الأمريكية الأمامية، وكذلك لقوات الشّركاء في التّحالف، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استعدادا فيما يتعلّق بالتّعاون البحثي والتّقني، فإنّها قد تستفيد كثيرًا على المدى البعيد، وربّما يتحقّق الاستعداد المتزايد من جانب دول مجلس التّعاون لدول الخليج العربية للعمل معًا على تطوير منهج إقليمي للتّخطيط الأمني[18]، ويعتبر هذا التّعاون في مجال تخطيط الدفاع الجوي والصّاروخي في المنطقة قضية مهمّة وحيوية للجهود المشتركة لحماية أمن المنطقة وضمانه، حيث أنّ هذا التّعاون هو العمل المشترك الذي يتعلّق بالدفاع الجوي والصّاروخي أو أي مظهر آخر من مظاهر المعادلة الأمنية الإقليمية وبخلاف العديد من الشّراكات الأمنية الأخرى، فإنّ كل الأطراف المشاركة في التّعاون تكون في وضع يؤهلها لتحقيق مكاسب من جراء العمل معًا، والتعرّض للخسارة بقوة إن لم تقم بذلك[19]، ويمكن لهذا التّعاون الفعّال، أن يحقّق المزايا التّالية:

- يعزّز الرّدع.
- يثير القضايا الحالية والطارئة ويوضحها.
- يشجّع الفهم ويبني التّضامن والقدرات الدفاعية للشّراكة الأمريكية - الخليجية العربية.
- يسهّل التّخطيط أثناء السّلم، وكذلك تنفيذ تلك الخطط أثناء الأزمات أو الحروب.

- يعزّز الفاعلية الكلّية للشّراكة وجدواها بين الولايات المتّحدة ودول مجلس التّعاون الخليجي عن طريق إدماج وتعظيم قوة كل الأطراف في المجالات الرّئيسية الأربعة: التّقنية ،القوات المسلّحة ،السياسة، الاقتصادات للقوة الوطنية وقوة التّحالف.
- يقود إلى تقاسم العبء سواء كان اقتصاديا أو عسكريا بشكل أكثر عدلا.

ومن وجهة نظر تقنية - عسكرية، من خلال جدول أعمال للتّعاون الإقليمي المشترك، فإنّ التّعاون الفعّال يتطلّب مايلي[20]:

- نشر العدد الكافي من الأنظمة المتطوّرة لدعم صيغة إدارة المعركة.
- أن تساهم كل الأطراف ذات العلاقة في الاحتياجات الكلية، وذلك بالنّظر إلى التّكاليف الأساسية والمتزايدة لتطور الأنظمة الحديثة وشرائها.
- أن تقوم الولايات المتحدة وشركاؤها في مجلس التّعاون لدول الخليج العربية بالحديث والحوار معًا وتبادل الأفكار والرؤى والسعي وراء مناهج تقنية - عسكرية مشتركة.

ومن أجل تحقيق هدف الوصول إلى دفاعات صاروخية مشتركة وأكثر تكاملاً على المستوى الإقليمي في منطقة الخليج، لابد من أن تتحقّق الشّروط التّالية[21]:

- التكفّل باستخبارات أكثر دقّة وأحسن توقيتا تستند إلى تقاسم بيانات أكثر فعّالية.
- إنشاء صورة موقف دفاعي صاروخي وجوي مشترك مستمدّة من كل أعضاء التّحالف والتي توفّر لهم معلومات جوهرية على أسس زمنية حقيقية.
- التّعاون بشكل أكثر فاعلية على نشر أنظمة الدفاع الجوي والصّاروخي القابلة للعمل المشترك ميدانيًا والتّدرب عليها وصيانتها والمحافظة عليها.

وفي المقابل أيضًا تعتبر الأنظمة الموجودة لدى القوات الأمريكية غير ملائمة لاحتواء واعتراض التّهديدات الجوية الصّاروخية بالكامل؛ لذا فإنّ التّعاون والتّنسيق المشترك لهندسة نظام فعّال بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي له فائدة مشتركة؛ بحيث يوفّر للشّركاء في المنطقة وسيلة دعم وتعزيز الأمن القومي بصورة كبيرة وكذلك لدعم المصالح الأمريكية المتزايدة في المنطقة، علاوة على ذلك، يضفي العمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين الفاعلية العسكرية لشركاء المنطقة حتى عند التّفكير بمعزل عن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[22].

وعليه، يعتبر التّعاون المشترك لهندسة الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة الخليج العربي ضمن أولوية السياسة الأمريكية لربط الدول العربية بإسرائيل بواسطة منظومة الدفاع الأمريكية عن منطقة الشّرق الأوسط، واستنزاف الأموال العربية في الإنفاق على هذه المنظومة باهظة التّكاليف، وما الرّحالات العديدة

التي قام بها "وليم كوهين" *William Cohen*، وزير الدفاع الأمريكي السابق للدول العربية خلال السنوات في عهد إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" *Bill Clinton*، إلاّ للضغط على الدول العربية وخاصة الخليجية منها للمساهمة في تمويل هذا المشروع والقبول بالمشاركة فيه في إطاره الإقليمي الذي يضم إسرائيل وتسيطر عليه الولايات المتحدة[23]، وفي الحقيقة أنّ مفهوم الأمن المشترك يصطدم مع كثير من العوائق التي على رأسها حساسية الدول نحو القضايا الأمنية الوطنية وكذا مسائل الريبة وفوضى النّظام الدولي والمساعدة الذّاتية والمآزق الأمنية، وهي القضايا التي أثارها الواقعيون الجدد، يضاف إليها المشاكل الفنية المتعلّقة بالأعباء المالية وتكاليف الدفاع وحساسية انتقال التّكنولوجيا عالية التّعقيد إلى دول أخرى مارقة، وكذا مسألة توحيد العقيدة العسكرية؛ لذا يتطلّب مفهوم الأمن المشترك بين الطّرفين بهذا المعنى حوارًا طويلاً وتنسيقًا أمنيًا مشتركًا وتقسيم تكاليف الدفاع الصاروخي بين الأطراف الإقليمية والدولية[24].

خاتمة:

يمكن فهم المنطلقات الاستراتيجية في الفعل الأمريكي ورد الفعل لدول مجلس التّعاون الخليجي على مبادرة إنشاء وهندسة نظام الدرع الصاروخي المشترك، والتي لا تبنى عن رغبة متزايدة في الحفاظ على توازن القوى في المنطقة الذي لا يزال يهم الأمريكيين بالدّرجة الأولى وفق تعبير "ستيفن والت" *Stephen Walt* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد؛ بل ويلقي بظلال الشّك على فرضية الانسحاب الأمريكي الكامل من معادلة أمن المنطقة والتي تبدو بعيدة المنال في ظل تشابك المصالح الرئيسية لواشنطن في المنطقة؛ ومن ثمّ يمكن فهم إعادة إطلاق الحديث عن هذا المشروع الذي ارتبط ظهور دعواته ارتباطا وثيقًا بمرحلة ما بعد انهيار الثّنائية القطبية والوجود العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي.

ويمثل الدرع الصّاروخي الأمريكي - الخليجي استراتيجية نوعية في خياراتها وذات مهمّة مستقبلية تكمن في ربط الأنظمة الصّاروخية الموجودة بدول منطقة الخليج العربي لتكون بمثابة أساس إنشاء وهندسة للمنظومة الإقليمية المشتركة، كما أنّها تترجم قناعة أمريكية بأهمية الانتقال من مستوى التّعاون الأمني الثّنائي مع كل دولة خليجية إلى مستوى متعدّد الأطراف (التّعاون الإقليمي) باعتبار أنّ تطوير وتحديث الأنظمة الدفاعية بالدول الخليجية والمتمثّلة بالصّواريخ المضادة للصّواريخ بعيدة المدى سيسهّل من عملية دمجها بدرع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية يكفل الحماية في حالة تعرضها لهجوم من طرف الدول المارقة، ووفق مسئولين أمريكيين ووثائق عامة، فإنّ المنظومة الجديدة تهدف لحماية المدن ومصافي النفط وخطوط الأنابيب والقواعد العسكرية الأميركية إزاء الخطر الإيراني، وإصدار إنذار مبكر في حال أطلقت الصواريخ الإيرانية تجاه إحدى الدول الخليجية، ويقوم المشروع أيضًا على تأسيس نظام متكامل للدفاع الجوي عبر الأقمار الصناعية الأمريكية للإنذار المبكر وشبكة مترابطة من أجهزة الرّادار لرصد انطلاق أي صاروخ معاد، ومن ثمّ إطلاق صاروخ من الجو أو البحر لتدميره على ارتفاع

بعيد عن الأرض، وتسمح هذه المبادرة لدول مجلس التّعاون الخليجي بشراء العتاد ككتلة موحّدة وليس كدول منفردة، والبدء في ربط شبكات الرّادار وأجهزة الاستشعار وشبكات الإنذار المبكر بمساعدة تقنية عسكرية أمريكية وستحتاج أيضًا بناء مستودع في المنطقة تخزن فيه قطع الغيار لأنّ إصلاح الصّواريخ المتضرّرة والتي قد تستغرق ما بين عام وعامين؛ لأنّها ترسل كلّها إلى الولايات المتّحدة الأمريكية لإصلاحها.

يتطلّب هندسة مشروع الدرع الصّاروخي قيام دول مجلس التّعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية بتبادل المعلومات وتنسيق ترساناتها من الصّواريخ الاعتراضية من أجل إيجاد درع صاروخية تشمل جميع الحلفاء الإقليميين، إلاّ أنّه لا ننكر بعض الصعوبات والتّحديات التّقنية التي قد تواجه الدّرع الصّاروخية الخليجية على المستويين التّقني والسياسي في أنّ عملية تركيب المنظومة الدفاعية المشتركة من عناصر مختلفة تجعلها تكون أضعف من نظيرتها الأوروبية والتي تمّ تصميم وهندسة هيكلتها بدقّة، وعليه؛ ما بين الاستراتيجيات التّاريخية ومنطلقاتها، والتّحولات الكبرى وضروراتها والقلق السياسي ومخاوفه والمشاكل الفنية والتّقنية وتعقيداتها يبقى مشروع هندسة درع الدفاع الصاروخي والتي تدخل بين كل فترة وأخرى في حلقة سياسية تتراوح بين صمود أو أفول النّظام هي الملمح الاستراتيجي الأبرز والأكثر تبلورا للتّرتيبات الأمنية في المنطقة ما بعد توقيع الاتفاق النووي بين الغرب وإيران، ولعلّ الخلفية والسّوابق التاريخية لتلك المبادرة وأدوار ومواقف الفاعلين فيها، وإشكاليات وعوائق هندستها تفترض ما يلي:

- هندسة مشروع الدرع الصّاروخي الأمريكي- الخليجي بنجاح عقب ضغوط أمريكية على الحلفاء الخليجيين وتحييد تباينات الخلافات السياسية في المواقف بينهم، ودفعهم لمزيد من التّعاون والتّنسيق مع القادة العسكريين الأمريكيين وحلف الناتو في مقابل توجه إيراني نحو مضاعفة الجهد لتطوير القدرات الصاروخية البالستية، والسّعي في الحصول على أسلحة الدمار الشامل وبالتّالي صياغة معادلة أمنية إقليمية جديدة في المنطقة.
- تراجع الولايات المتحدة الأمريكية حيال تلك المبادرة، وانقطاع الثّقة بين واشنطن وحلفائها الخليجيين ومن ثمّ إذكاء سباق التّسلح في المنطقة، قد تقوده المملكة العربية السعودية في ضوء قدراتها المالية العالية وعلاقاتها بباكستان التي تمتلك قدرات نووية وصاروخية، أو علاقاتها مع روسيا والصّين للحصول على تكنولوجيا تطوير الصّواريخ وتحديثها.

قائمة المراجع والاحالات

[1]– محمد خميس، إدارة الحرب الحديثة في الجو والفضاء: دراسة في النماذج التماثلية وغير التماثلية للصراعات الحديثة، ط1، المملكة العربية السعودية: دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2016، ص ص146-147.

[2]- ستيف توليو، وتوماس شمالبرغر، نحو الإتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2003، ص ص137-138.

[3]- محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات و الخيارات الإستراتيجية الروسية، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، (ب.ت)، ص260.

[4]- نفس المرجع، ص ص 260-261.

[5]-محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص27-28.

[6]- جاكلين ديفس، وشارلز بيري، وجمال سند السويدي، الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، ط1، أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص ص18-19.

[7]- عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث الحديث، 2013، ص ص222-223.

[8]- محمد علي فهمي، القوة الرابعة: تاريخ الدفاع الجوي المصري، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص ص208-209.

[9]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص205-206.

[*]- يشار إلى الصواريخ البالستية قصيرة المدى ومتوسطة المدى بإسم صواريخ مسرح العمليات (الصواريخ التعبوية)، فيما توصف الصواريخ البالستية العابرة للقارات بالصواريخ البالستية الإستراتيجية.

[10]- جوزيف.إم سيراكوسا، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، ط1، تر: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، 2015، ص76.

[11]- نفس المرجع، ص77.

[12]- كلايتون نايت، الصواريخ والقذائف الموجهة، تر: أنور محمود عبد الواحد، القاهرة: دار الشروق، 1973، ص30.

[13]- بيتر لافوري، الدفاع المشترك في مواجهة أسلحة الدمار الشامل في الخليج العربي، في: جاكلين ديفيس، وشارلز بيري، الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار اسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2000، ص83.

[14]- ____، أسلحة الرعب: إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، مرجع سابق، 2006، ص16.

[15]-جاكلين ديفيس، وشارلز بيري، مرجع سابق، ص75.

[16]- بحري جون سيجلر، التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة إنتشار أسلحة الدمار الشامل: تقويم المزايا العملياتية، في: جاكلين ديفيس، و شارلز بيري، مرجع سابق، ص186.

[17]- جاكلين ديفيس، وتشارلز بيري، مرجع سابق، ص190.

[18]- نفس المرجع، ص ص194-195.

[19]- جوزيف جاريت الثالث، التعاون بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج في مجال تخطيط الدفاع الجوي والصاروخي: تقويم المزايا، في: جاكلين ديفيس، وتشارلز بيري، مرجع نفسه، ص ص169-170.

[20]-نفس المرجع، ص172.

[21]- نفس المرجع، ص 175.

[22]-بحري جون سيجلر، مرجع سابق، ص187.

[23]-حسام الدين محمد سويلم، مرجع سابق، ص ص08-09.

[24]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص220.